

التطور التاريخي للقضاء الجنائي الدولي

خياطي مختار (*)

يجمع الكثير من الفقهاء أن فكرة القضاء الجنائي الدولي ليست جديدة في مجال العلاقات الدولية حيث عرفها العالم منذ زمن بعيد، إلا أن الدعوات بضرورة وجود قضاء دولي منظم من شأنه تفعيل آليات العدالة الجنائية قد تركز على الصعيد الدولي بفعل التطورات التي ظهرت مع نهاية القرن التاسع عشر، وذلك عندما بدأت معالم القانون الدولي الجنائي بالظهور وبداية القرن العشرين، وقد كان المجتمع الدولي حينها في حاجة ماسة إلى إيجاد قضاء جنائي دولي، ليكون أحد أهم المؤسسات الدولية ذات الطبيعة القانونية والقضائية الدولية والتي أنشأها للحد من الولايات الناجمة عن الحروب والنزاعات المسلحة بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في حق الإنسانية وغيرها من الجرائم التي عانت منها الدول والشعوب لفترات طويلة في غياب أية سياسة ردعية^(*).

وقد عرف المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية نقلة نوعية مميزة وذلك في مجال تطبيق مبدأ المساءلة الجنائية عن الانتهاكات الجسيمة

(*) طالب دكتوراه - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة مولود معمري تيزي وزو - الجمهورية الجزائرية.

⁽¹⁾ أحمد أبو الوفاء، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٢٨.

لقواعد القانون الدولي الإنساني، كما كان إنشاء محكمتين جنائيتين بمقتضى قرار مجلس الأمن تحت مظلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمحاكمتي مجرمي الحرب في يوغسلافيا ورواندا خطوة مهمة في سبيل ما يسمي بالزامية النصوص القانونية في التطبيق من خلال وضع آليات فعلية للعدالة الجنائية عمقت البعد القانوني الإجرائي في فلسفتها، ووضحت من خلال أحكامها الأبعاد التطبيقية لأهم قواعد القانون الدولي الإنساني^١.

كما شكلت تجربة كل من محكمة يوغسلافيا ورواندا مصدرا هاما من أجل الوصول إلى تشريعات جنائية من شأنها أن تضمن سير إجراءات المحاكمة السريعة والعادلة بما ذلك إقرار المسؤولية للقادة والمسؤولين عن جميع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وأصبحتا بالرغم مما قيل عنهم من نواقص وضعف إجرائي كانت قد تميزت به هذه المحاكمات ، من أهم المؤسسات القضائية الجنائية الدولية الفعالة التي أقامها المجتمع الدولي.

واستمرت بعد ذلك مسيرة الفكر القانوني والعقول القانونية، التي تحركها الرغبة الجامحة للكيانات البشرية باختلاف مشاربهم من أجل تطوير آليات الحماية القضائية الجنائية الدولية لحقوق الإنسان، وبدا الحرص واضحا على ضرورة إنشاء هيئة قضائية دائمة تختص باختصاصات محددة سلفا من شأنها تنظيم الحياة القضائية الدولية بطريقة قانونية موضوعية.

وأنظر العالم تاريخ ١٩٩٥ حيث صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦/٥٠ وذلك من أجل إعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأقرت الجمعية العامة القرار في ١٨ ديسمبر ١٩٩٦ وتوالت الجهود إلى أن تم اعتماد النظام الأساسي للمحكمة خلال أعمال مؤتمر الأمم

١- مفيد شهاب، دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤٢١

المتحدة. الدبلوماسي المفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، والذي عقد في روما يوليو ١٩٩٨^١.

ويعد إنشاء هذه المحكمة كأحد أهم الآليات غير المسبوقة لحماية حقوق الإنسان إنجازا بارزا للأسرة الدولية، كما يؤكد التوقيع والتصديق على النظام الأساسي من قبل الكثير من دول العالم على الأمل الذي يعلقه المجتمع الدولي على هذه المحكمة وخصوصا بعد أن دخل نظامها الأساسي حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٠٢، وقد أسهمت الجهود الدولية وخاصة جهود المنظمات غير الحكومية في تشجيع الدول على ضرورة التصديق على النظام الأساسي لهذه المحكمة حتى تقوم هذه الأخيرة بأداء الدور المنوط بها، في مجال ملاحقة ومعاقبة الأشخاص الذين يرتكبون أشد الجرائم خطورة على المجتمع الدولي^٢.

ومما لا شك فيه أن القضاء الجنائي الدولي في مسيرته الطويلة مر بمراحل عدة كانت كل مرحلة انعكاسا لتأثير ظروف معينة وتأثيرات قوى معينة، ونتيجة لكل ما جرى من أزمات فقد أدرك المجتمع والإنسان من كل تجاربه الماضية أن وجود نظام فعال وقوي للمسائلة الجنائية على العدوان الذي قد يتعرض له في أوقات الحرب، يعد ضمانا أكيدة وضرورية لتأمين الحماية المطلوبة والواجبة والتي من شأنها تحقيق العيش الكريم بين أفراد الجنس البشري وأملا في تحقيق هاته الحماية المنشودة لحماية حقوق الإنسان فقد سار المجتمع الدولي بخطوات حثيثة من أجل إقامة نظام يكرس العدالة الجنائية، ويشكل في الأساس ضمانا حقيقية لحماية واحترام حقوق

^١ - عبد الفتاح محمد سراج، مبدا التكامل في القضاء الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢

^٢ - مخلد الطراونة، القضاء الجنائي الدولي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثالث، ٢٠٠٣، ص ١٣٠

الإنسان، وهم ما أدى إلي تضافر التشريعات على الصعيدين الدولي والعالمي لتحقيق هاته الغاية النبيلة^١.

أولاً: محاكمات الحرب العالمية الأولى

نتيجة للحروب المتكررة والتي أرهقت كاهل المجتمع الدولي لما خلفته من دمار وخراب وإيادة للحضارة الإنسانية فقد كان لا بد علي الأسرة الدولية من اتخاذ سياسة رادعة لعدم تكرار هاته الحروب من خلال منظومة قانونية تتضمن جملة من المواثيق الدولية يحاكم بموجبها مجرمو الحرب عن مسؤوليتهم فيما يخلفونه من دمار وانتهاك لقواعد حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي، وهو ما أدى إلي إنشاء لجان ومحاكم ساهمت في التطور القضائي الذي عرفه المجتمع الدولي، وقد تعزز كل ذلك بصدر قوانين و مراسيم رسمت معالم هذا الاتجاه أي العدالة الجنائية^٢.

وقد انعقدت معاهدة فرساي خصيصا لمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية وتضمنت معاهدة فرساي دعوة صريحة لإنشاء محكمة دولية لمحاكمة العسكريين الألمان عن الجرائم التي ارتكبوها

١- محاكمة غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا

على إثر هزيمة الألمان في الحرب العالمية الأولى قام الإمبراطور غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا آنذاك بالتنازل عن الحكم قبل إعلان الهدنة في ١٩١٩/١١/٠٩ وطلب حق اللجوء السياسي إلى هولندا والذي قبلته، و بناء على هذا فقد وجه الحلفاء طلبا رسميا للحكومة الهولندية في ١٩٢٠/٠١/١٩

^١ - مصطفى أحمد أبو الخير، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وأركان الجرائم الدولية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦-٥

^٢ - زياد عيتاني، المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٧٩-٨٠

يطلبون فيه تسليمهم الإمبراطور الهارب لمحاكمته في الجرائم التي ارتكبها، وذلك وفقا لما نصت عليه معاهدة فرساي ١٩١٩ حيث تضمنت هذه الأخيرة نصوصا لإنشاء محكمة دولية لمحاكمة إمبراطور ألمانيا، وقد رفضت الحكومة الهولندية تسليمه ولم يلق جزاءه عن الجرائم التي ارتكبها^١.

ومن خلال تحليل موقف الحكومة الهولندية نكتشف أن موقفها اتسم بالحكمة والموضوعية وذلك لمعرفتها الدقيقة لطبيعة عمل هاته المحكمة والتي كشفت بأنها محكمة أعدتها القوة المنتصرة وكان جوهر عملها سياسيا، ويضاف إلى ذلك أن محاكمة الإمبراطور تقرر لها أن تكون محكمة إستثنائية وهو ما يتناقض مع القانون الهولندي والذي يتعارض مع ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار رابطة الدم التي تربط بين ملك هولندا وألمانيا ودون أن ننسى تدخل الباب والذي نص على ضرورة عدم محاكمته.

٢- محاكمة ليبزج عام ١٩٢٣

عند إقرار دستور المحكمة العليا التأسيسية الألمانية ودستور الجمهورية الألمانية في ٣١ يوليو ١٩١٩، أعلنت الحكومة الألمانية عن محاكمة الألمان عما اقترفوه من جرائم وإشترطت أن يكون ذلك أمام المحاكم الألمانية، ولذلك أصدرت قانونا بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩١٩ أنشأت بموجبه المحكمة العليا الألمانية في مدينة ليبزغ للنظر في جرائم الحرب التي ارتكبها الألمان داخل ألمانيا أو خارجها، وطلبت من قوات الحلفاء في ٢٠ يناير ١٩٢٠ إعداد قائمة بمن تري محاكمتهم والذين قبلوا بسلطة القضاء الألماني^٢.

١ - سعيد عبد اللطيف حسن، المحكمة الجنائية الدولية نفاذها ونظامها الأسفي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٨٨

٢ - سعيد عبد اللطيف حسن، المحكمة الجنائية الدولية نفاذها ونظامها الأسفي، المرجع السابق، ص ٩٤-٩٥

وما يمكن قوله في تقييم واقع محاكمات الحرب العالمية الأولى أنها أتمت بالصورية والشكلية وذلك نتيجة لتدخل الاعتبارات السياسية وتحكمها في مجريات الأمور على حساب المنطق والرؤية القانونية وقد خلفت تلك المحاكمات سخطا كبيرا وقد ضاعت فرصة كبيرة على المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى لإنشاء محكمة جنائية دولية في تلك المرحلة لردع الانتهاكات الجسمية التي تعرضت لها البشرية في تلك المرحلة ، والتي كانت بمثابة حرب إبادة جماعية وغلبت في الأخير القوة وفلسفة المصالح على أصوات العدالة الجنائية الدولية والتي كانت تطالب بتفعيل آليات القضاء الجنائي الدولي ، من خلال محاكمات فعلية تصان فيها حقوق الجميع ، وكذا ضرورة الاحتكام إلى قواعد القضاء الجنائي الدولي ، وليس مجرد محاكمات وهمية أمام القضاء الألماني أو دول الحلفاء ، وبالتالي فليس بالإمكان التسليم بأنها قرينة فعلية ارتكزت عليها العدالة الدولية في بداياتها كما يذهب الكثيرون ، إلا أنه ومن باب الإنصاف الموضوعي فإن فريقا آخر يرى بأنه وبرغم النقص وعدم الحياد وعدم الموضوعية فإن هاته المحاكمات كانت بمثابة الإطار العام الذي أرسى قواعد العدالة الجنائية تدريجيا ومهد في الأخير لتطور القضاء الجنائي الدولي على الشكل الذي هو عليه اليوم .

ثانيا :محاكمات الحرب العالمية الثانية

لقد لقيت الحرب العالمية الأولى بحرب إنهاء الحروب، و لكن ما لبثت أن انتهت حتى بدأت تهب رياح الحرب العالمية الثانية، و فيما أفرغت الحرب هاته الأخيرة مآسيها وويلاتها وانبتق أمل جديد وبدا الإعداد لمحاكمة مرتكبي جرائمها، ولقد كان لقيام هذه الحرب الأثر البارز في تقدم أحكام القانون الجنائي الدولي وتطورها، وفي معاودة التأكيد على أهمية

ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب، فبسبب النتائج الخطرة والأهوال العظيمة التي وقعت منذ قيام تلك الحرب، وفي أثائها وما تمخض عنها من أعمال إبادة شاملة وقتل وتعذيب وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد سمحت نهاية الحرب بتدعيم فكرة الجريمة الدولية من خلال الاعتراف بفكرة المسؤولية الجنائية الدولية بالنسبة للأفراد، كما طرحت مسألة تحقيق العدالة وتوقيع العقاب على مرتكبي الجرائم التي مست كيان هاته البشرية جميعاً^١.

١- المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ عام ١٩٤٥

يرجع الفضل إلى القاضي جاكسون روبرت الذي صاغ مشروع النظام الأساسي للمحكمة بتكليف من الرئيس ترومان لوضع مشروع إقامة محكمة عسكرية دولية، يحاكم أمامها مجرمو الحرب ، وتقدم هذا الأخير في ٣٠ جويلية ١٩٤٥ بمشروع اتفاق دولي لإقامة محكمة عسكرية دولية يحاكم أمامها مجرمو الحرب^٢.

وقد بدأت المحكمة جلساتها بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ واستمرت حتى ١٣ أغسطس عام ١٩٤٦، ووصل عدد جلساتها إلى ٤٠٣ جلسة علنية سمعت فيها أقوال ٩٧ شاهدا منهم ٦٣ شاهد دفاع و٣٣ شاهد إثبات^٣.

ولقد استمرت محاكمة نورمبرغ قرابة العام، وتم خلالها محاكمة ٢٢ من بين ٢٤ من كبار زعماء الحزب النازي فحكم على ثلاثة منهم

^١ - مخلد الطراونة، القضاء الجنائي الدولي، المرجع السابق، ص ١٣٩

^٢ - عبد القادر البقيرات، العدالة الجنائية الدولية معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ص ١٦٦-١٦٧

^٣ - حيدر عبد الرزاق حميد، تطور القضاء الجنائي الدولي من المحاكم المؤقتة إلى المحكمة الدولية الجنائية الدائمة، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر، ٢٠٠٨، ص ١٠٨

بالبراءة، كما حكم علي ١٢ متهما بالإعدام شنقا، والحكم بالسجن المؤبد على أربعة متهمين، وبالسجن عشرون سنة على اثنين منهم و خمسة عشرة سنة على آخر، وعشر سنوات على آخر ونفذت الأحكام بإشراف مجلس الرقابة علي ألمانيا وتم إيداع المحكومين بسجن سباندو بمدينة برلين، وأصدرت هاته الأحكام بتاريخ ٠١ أكتوبر ١٩٤٦.

٢- المحكمة العسكرية الدولية في طوكيو عام ١٩٤٦

بعد استسلام اليابان لدول الحلفاء في ١٩٤٥/٠٩/٠٢، عقدت كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا مؤتمرا لوزراء خارجيتهم في موسكو تضمنت إعلانا صادرا عن هاته الحكومات لشروط التسليم، ولم يمض شهر عن صدور هذا الإعلان حتى أصدر ماك آرثر قائد قوات الحلفاء في اليابان إعلانا تضمن إنشاء محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب في بلاد الشرق الأقصى وأن يشرف عليها هو شخصيا للتحقيق في تقارير جرائم الحرب وجمع الأدلة وإجراء الترتيبات اللازمة للقبض على المتهمين وإحالتهم على المحكمة المختصة^١.

ومن أبرز الانتقادات التي تعرضت لها المحكمتين هما عدم توفر الحياد القضائي، وكذا التمييز بين المتهمين، وإهدار الكثير من المبادئ القانونية الراسخة، دون أن ننسى طغيان الاعتبارات السياسية على القانونية، ويؤكد الكثير من الفقهاء أنه ورغم توفر كل هذه كل هاته المشاكل القانونية والانتقادات لا يمكن أن تحد من قيمة وأهمية هاته المحاكمات، فتلك المحاكمات هي الأعظم أثرا في تاريخ القانون الجنائي الدولي على الإطلاق

^١ - منتصر سعيد حمودة، المحكمة الجنائية الدولية، النظرية العامة للجريمة الدولية أحكام القانون الدولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص ٢٠٦.

وكان من الطبيعي أن يتأثر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة بهذه المبادئ^١.

كما كان لها الفضل الكبير في تطور أحكام القانون الدولي الجنائي من خلال إقرار فكرة المسؤولية الجنائية وما تنطوي عليه من قيود تم إقرارها تحد من مبدأ الحصانة وتجعله امتيازاً في حدود ما يسمح به القانون، وتقر بضرورة معاقبة مرتكبي الجرائم وملاحقتهم.

ثالثاً: القضاء الجنائي الدولي و المحاكم الجنائية الخاصة المؤقتة

عجلت المجموعة الدولية بإنشاء محكمة جنائية خاصة بيوغسلافيا وذلك بموجب اللائحة رقم ٨٠٨ الصادرة عن مجلس الأمن سنة ٢٢ فيفري ١٩٩٣، وتبعتها فيما بعد اللائحة رقم ٨٢٧ الصادرة في ٢٥/٠٥/١٩٩٣، و قد جاء في مضمون اللائحة أن مجلس الأمن يندد بالأخبار التي تصله والخاصة بالخرق الفادح والمتعمد والمبستر في يوغسلافيا خاصة في البوسنة والهرسك، وهذه الخروقات المتجلية في التمثيل الجماعي، هتك الأعراض والتصفية العرقية لمسلمي هاتين الأخيرتين، وهو ما يعتبر مساساً بالسلم والأمن العالميين^٢.

١- إنشاء المحكمة العسكرية ليوغسلافيا:

ويسمح القرار رقم ٨٠٨ الصادر عن مجلس الأمن المحكمة الجنائية الولية ليوغسلافيا مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في أراضي يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، كما يمنح المحكمة اختصاصاً بشأن انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني.

٢- محمد حنفي محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائي الدولي، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائي الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٥

١- سكاكني باية، العدالة الجنائية، دار هومو لنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ص ٥١-٥٢

٢- المحكمة العسكرية لروندا :

وقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٩٤/٩٥٥ عام ١٩٩٤ والذي تضمن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، للنظر في الجرائم التي ارتكبت في الفترة من كانون الثاني عام ١٩٩٤ حتى نهاية كانون الأول من عام ١٩٩٤ في رواندا، وتجدر الإشارة للتأكد أن تجربة القضاء الجنائي الدولي والتي أنشئت للنظر في جرائم ارتكبت في يوغسلافيا السابقة وفي رواندا خلال فترات محددة لم يتم تكرارها بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عام ١٩٩٤، ويعود كل ذلك إلى افتتاح المجتمع الدولي بأن مثل هذا القضاء لا يشكل ضماناً أكيدة وحقيقية لتحقيق العدالة الجنائية لكونه ينشأ بقرار مجلس الأمن فهو في الأخير يتفق مع مصالح الدول الكبرى^١.

وتعرض عمل كل من محكمة روندا ويوغسلافيا لعدة انتقادات أهمها هيمنة مجلس الأمن على طريقة عمله وعلى ان ذلك من شأنه أن يحد من استقلالية عملها ، يضاف إلى ذلك طغيان الاعتبارات السياسية على حساب القانونية، في حين يؤكد اتجاه آخر بأن هاته الادعاءات

لا تقلل من قيمة هاتين المحكمتين وليست موضوعية وطالبت بضرورة التفريق بين التبعية الإدارية والمالية وما بين الاستقلال القضائي للمحكمة، كما أكد هذا الاتجاه بأن تجربة محكمة روندا ويوغسلافيا قد جاءت لتكملا القضاء الوطني الذي أصابه الانهيار نتيجة الأزمات العراقية التي شاهدتهما المنطقتان.

وكل هذا يدفعنا في الأخير إلا أن نستشهد بما انتهى إليه الأستاذ بولتافرنيه في مجال تقويم عمل كل من محكمة يوغسلافيا ورواندا السابقتين

^١ - مخلد الطراونة، القضاء الجنائي الدولي، المرجع السابق، ص ١٥١

حيث انتهى إلى القول: "لهاتين المحكمتين منذ الآن ميزة الوجود والعمل وقد اتخذتا قرارات كثيرة ومهمة، صحيح أن هاتين التجربتين مازالتا مخيبتين للآمال في كثير من النواحي، فهما شديدتا الجزئية والغموض إلا أنهما ثمينتان ومليئتان بالدروس، وقد تصبحان حاسمتان بالنسبة لظهور قضاء جنائي دولي، أخذت تظهر بالفعل إمكانيته وبالنسبة لتطبيق القانون الدولي الإنساني الذي ينبغي ألا تبقى انتهاكاته دون عقاب^١."

رابعا: المحكمة الجنائية الدولية:

بعد خمسين عاما من الجهود الدولية المضنية تم إقرار نظام المحكمة الجنائية الدولية في المؤتمر الدبلوماسي التابع للأمم المتحدة، والذي انعقد في روما في ١٧-٠٧-١٩٩٨ وقد استندت فكرة إنشاء هاته الهيئة إلى ضرورة إيجاد محكمة دولية تمتلك اختصاصات جزائية لمعاقبة الأشخاص لارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان، وقد تم الاتفاق على أن يكون مقر المحكمة في لاهاي، وحدد أعضاؤها ١٨ قاضيا ينتمون إلى دول مختلفة، ويتم انتخابهم لمدة تسع سنوات وتشرف عليها جمعية عمومية تتألف من ممثلي الدول الموقعة على الاتفاقية^٢.

وتعرف المحكمة الجنائية الدولية بأنها مؤسسة قائمة على معاهدة ملزمة فقط للدول الأعضاء فيها، فهي ليست كيانا فوق الدول بل هو كيان مماثل لغيره من الكيانات القائمة وهي ليست بديلا عن القضاء الجنائي

١- حيدر عبد الرزاق حميد، تطور القضاء الجنائي الدولي من المحاكم المؤقتة إلى المحكمة الدولية الجنائية الدائمة، المرجع السابق، ص ١٣٦-١٣٧

٢- واثبة داود السعدي، المحكمة الجنائية الدولية، مجلة الأبحاث والأحكام القضائية والقوانين واللوائح، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة البحرين، المجلد الأول، يناير ٢٠٠٤، ص ٣٢٦

الوطني بل كمملا له، وبناءا على هذا فإن المحكمة لا تعتدي على السيادة الوطنية أو تجتاز الخطوط التي رسمها القضاء الوطني طالما كان هذا الأخير قادرا أو راغبا في ممارسة التزاماته القانونية والدولية، وهو ما يؤكد الرأي القائل بأن المحكمة يؤول لها اختصاص القضاء الوطني في حال عدم قدرة هذا الأخير لممارسة ما أسند له قانونا^١.

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها أحد أهم الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان من شأنه تأمين استعادة البشرية منه من أجل حماية التراث المشترك للإنسانية حفاظا على سلامة وحياة الأطفال والنساء والشيوخ في كل مكان تحقيقا للسلم والأمن العالميين، كما يتم من خلال ذلك الحفاظ على الحقوق المكتسبة للبشر عملا بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولقد كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية تذكيرا لكافة حكومات العالم بأن السياسة التي تضحي بالعدالة على مذبح التسويات السياسية لم تعد مقبولة وأن إفلات مرتكبي الجرائم ضد البشرية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية من العقاب لم يعد مسموحا به^٢.

فالمحكمة الجنائية الدولية بحسب نصوص النظام الأساسي هي أن تكون لها شخصية قانونية ودولية والولاية القانونية اللازمة لممارسة وظائفها وتحقيق مقاصدها^٣.

وفيما يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لا بد من الإشارة بأن هذا النظام يعد معاهدة دولية وفق الاتفاقية فينا لقانون المعاهدات الدولية أي أن الاتفاق يعد معاهدة دولية أيا كانت تسميته، ذلك أن التسمية لا تؤدي دورا مهما في هذا الخصوص فقد يسمى

١- سامح جابر البلتاجي، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٣٨ - ١٣٧

٢- منتصر سعيد حمودة، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ٧٥

٣- المادة ٤ الفقرة ١ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

اتفاقاً، أو معاهدة، أو بروتوكولا أو إعلاناً أو ميثاقاً أو عهداً أو صكاً أو نظاماً أساسياً، أو تسوية مؤقتة أو تبادل للمذكرات والخطابات، أو محضر حرقياً تمت الاتفاقية عليه في هذا الخصوص^١.

وبناء على هذا فإن المحكمة الجنائية الدولية بحكم طبيعتها هي مؤسسة دولية أنشأت بموجب معاهدة لغرض التحقيق ومحاكمة الأشخاص اللذين يرتكبون أشد الجرائم خطورة، وهي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وهذه الأخيرة معروفة في القانون الدولي الجنائي في الوقت الراهن^٢.

وحسب الأستاذ مورو بوليتي Mauro polit فالمحكمة لا تتميز بالتوفيق على الأجهزة القضائية الأخرى، فهي ليست كياناً فوق الدول بل هو كيان مماثل لغيره من الكيانات القانونية ويجب التأكيد بأن عملاً لمحكمة ليس بديلاً للقضاء عن القضاء الجنائي والوطني وإنما دوره يبقى تكميلياً في حالة عدم قدرة الأجهزة الوطنية على التكفل بمثل هذه القضايا^٣.

وينبغي التأكيد أن جل القرارات التي تصدرها المحكمة لا تقيد إجراءات القانون الوطني، وبهذا فإن قراراتها ليست ملزمة إذا ما ثبت تعارض نصوص أحكام القرارات الصادرة معاً لقانون الوطني وخلاصة القول القائل بأن الدولة تتنازل عن اختصاصاته الولاية القضاء الوطني في حال قصورها وعدم قدرته.

أما فيما يخص تحديد علاقة المحكمة مع أجهزة الأمم المتحدة ومدى اعتبارها ضمن هذه الأجهزة فإن المحكمة ليست جهازاً من أجهزة الأمم

^١ - بارعة القدسي، المحكمة الجنائية الدولية طبيعتها وموقف الولايات المتحدة وإسرائيل منها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة دمشق، المجلد ٢٠، العدد الثاني، ٢٠٠٤، ص ١٢٥

^٢ - سامر جابر البلتاجي، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، المرجع السابق، ص ١٣٩ - ١٤٠

^٣ - سكاكني باية، العدالة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ٩١

المتحدة إلا أن دورها يبقى مقترنا بهذه المؤسسة الدولية عن طريق اتفاق تعتمده جمعية الدول الأطراف في هذا النظام الأساسي ويبرمه بعد ذلك رئيس المحكمة نيابة عنها^١، وبذلك فإن تنظيم العلاقة بين هيئة الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ينظم من خلال جملة من الاتفاقيات تعدها الدول.

وما يمكن قوله فإن للمحكمة الجنائية الدولية الشخصية القانونية والأهلية التي تمكنها من ممارسة وظائفها وتحقيق مقاصدها، على أن يبقى في ذلك مرتبط بهيئة الأمم المتحدة وتمارس المحكمة الجنائية الدولية سلطاتها على الأشخاص الذين يرتكبون أشد الجرائم موضع الاهتمام الدولي وهي الجرائم التي من شأنها تهديد السلم والأمن العالميين.

وأخير فإن ان دراسة التطور التاريخي للقضاء الجنائي الدولي كشفت أنه برغم كل المأخذ التي أخذت على محاكمات الحرب العالمية الأولى والثانية إلا أن هذه المحاكمات كانت بمثابة الإطار العام الذي أرسى قواعد العدالة الجنائية الدولية ، وقد ساهمت كل من محكمة يوغسلافيا وروندا في تطور أحكام القضاء الجنائي الدولي من خلال تكريس سياسة العقاب لمنتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية ، كما أن وجود المحكمة الجنائية الدولية وبالرغم من أن وظيفتها ما زالت عرجاء إلا أن وجودها من شأنه تأمين حقوق الإنسان ويشكل ضمانا قد تسهم مستقبلا في تأمين حماية حقوق الإنسان وضيانتها من كل أوجه الخرق والانتهاكات.

^١ - المادة ٢ من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

قائمة المراجع :

قائمة الكتب باللغة العربية :

١. سامح جابر البلتاجي، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧ ،
٢. منتصر سعيد حمودة، المحكمة الجنائية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،مصر، ٢٠٠٦
٣. حيدر عبد الرزاق حميد، تطور القضاء الجنائي الدولي من المحاكم المؤقتة إلى المحكمة الدولية الجنائية الدائمة، دار الكتب القانونية ، المحلة الكبرى ، مصر، ٢٠٠٨
٤. محمد حنفي محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائي الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧
٥. سكاكني باية، العدالة الجنائية الدولية، دار هومه لنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر، ٢٠٠٤
٦. عبد القادر البقيرات، العدالة الجنائية الدولية معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥
٧. زياد عيتاني، المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩
٨. أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، القاهرة، ٢٠٠٥

٩. مفيد شهاب، دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٠

١٠. عبد الفتاح محمد سراج، مبدأ التكامل في القضاء الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١

١١. مصطفى أحمد أبو الخير، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وأركان الجرائم الدولية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥

١٢. سعيد عبد اللطيف حسن، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها ونظامها الأساسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠

قائمة الدوريات :

١. مخلد الطراونة، القضاء الجنائي الدولي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثالث ٢٠٠٣

٢. واثبة داود السعدي، المحكمة الجنائية الدولية، مجلة الأبحاث والأحكام القضائية والقوانين واللوائح، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة البحرين، المجلد الأول، يناير ٢٠٠٤

٣. بارعة القدسي، المحكمة الجنائية الدولية طبيعتها وموقف الولايات المتحدة وإسرائيل منها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة دمشق، المجلد ٢٠، العدد الثاني، ٢٠٠٤

الاتفاقيات الدولية

١- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .